

## فرص تقسيم ليبيا: رغبات الداخل ورفض الخارج

د. عمار حميد ياسين\*

باحث واكاديمي من العراق

\* تدريسي - العلوم السياسية -  
جامعة بغداد.

### مقدمة

**تشكل** الحالة الليبية أنموذجاً لتأثير التغييرات في الأوضاع الداخلية في مناطق الجوار الإقليمي بعد الثورات العربية، إذ إن ليبيا ما بعد القذافي تعاني من إشكالات معقدة قابلة للامتداد جغرافياً في محيطها سواء العربي أو الإفريقي، وذلك بحكم موقعها الجيوستراتيجي كمدخل للعالم العربي على القارة السمراء، لاسيما إن ليبيا التي شكلت استثناء في علاقاتها الإقليمية المتقلبة مع دول الجوار إبان عهد القذافي، دخلت في استثناء من نوع آخر في مرحلة ما بعد الثورات العربية، بفعل معطيات وضعها الداخلي المضطرب، الذي يتزاوج ما بين انتشار الأسلحة واشتباكات ذات طابع قبلي، ومليشيات ثورية ترفض الانضواء تحت سلطة الدولة، التي تعاني هشاشة سياسية وأمنية، فضلاً عن ضعف المجلس الوطني الانتقالي وفشله في تقديم أنموذج نظام سياسي مستقر، يجمع تحت مظله جميع الأطياف السياسية التي شاركت في إسقاط النظام الليبي السابق.

مرحلة ما بعد القذافي، تثير مخاوف على مختلف المستويات في الداخل والخارج، ومنها ما يتعلق بهوية النظام البديل ومكوناته السياسية وتوجهاته الإستراتيجية

كل هذه المعطيات حفزت برقة إلى إعلان نفسها إقليمياً فيدرالياً، وعليه فإن مرحلة ما بعد القذافي، تثير مخاوف على مختلف المستويات في الداخل والخارج، ومنها ما يتعلق بهوية النظام البديل ومكوناته السياسية وتوجهاته الإستراتيجية، ومنها مرتبط بكيفية توزيع مراكز القوى التي تتنافس داخل المجلس الوطني الانتقالي، وحقيقة النزاع الخفي بين المجلس الذي يدعي لنفسه تمثيل كل الشعب

الليبي حصراً، وفئات أخرى مستقلة عنه ومعارضة للنظام في أن واحد.

ومن هنا فإن هناك شكوكاً عما إذا كانت ليبيا ستظل كياناً موحداً لمرحلة ما بعد القذافي أم لا، في ظل الوضع الميداني على الأرض، نظراً لطبيعة الدولة الليبية التي ستظل أسيرة الولاءات القبلية - الجهوية، فضلاً عن وجود انقسام حاد في المعارضة الليبية بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي، من دون تبلور جبهة معارضة موحدة.

إذ تواجه ليبيا مرحلة انتقال غير مكتملة من نمط ديمقراطية تعرف في العلوم السياسية بديمقراطية الباب الدوار، أي التحول السياسي في ظل الضعف التام للدولة وغياب الأحزاب أو ضعفها الشديد، وغياب المجتمع المدني، فالطبيعة السريعة والفوضوية للتحويلات في حالة التمزق، غالباً لا تنتج سوى القليل من التغيير المؤسسي الحقيقي.

وعليه أفرزت مرحلة ما بعد القذافي لنا معادلة مفادها: الاتجاه نحو مرحلة اللادولة عن طريق تعزيز مفاهيم القبلية والتشردم الجهوي - المناطقي، على حساب مفاهيم الولاء للوطن، مما ستسهم بالمحصلة في إعادة تقسيم الدولة الليبية على أسس جغرافية - قبلية - مناطقية لمرحلة ما بعد الثورة الليبية.

### أولاً: توصيف الحالة الليبية في مرحلة حكم القذافي

منذ استقلال وانقلاب العام 1969 وحتى اندلاع ثورة 17 شباط العام 2011، استمر الاستقطاب السياسي للمعطي القبلي عنصراً فاعلاً في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي، إذ نلمس حضور المعطي القبلي من طرف النظام الليبي السابق أكثر مما نلمسه من طرف خصومه، وهذا أمر طبيعي، لأن خاصية التوظيف السياسي للبنى الاجتماعية التقليدية ظلت ملازمة لطبيعة سياسات النظام في مرحلة حكمه.

وفي هذا السياق تندرج محاولات النظام تحريك المدن والمناطق، باستنفاره للرصيد القبلي أخلاقياً وعسكرياً وسياسياً، إذ انطوى الإعلام الرسمي في فترة الثورة على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه، معتمداً على عقد المؤتمرات القبلية وعدّ الثائرين على النظام مجموعات إرهابية متواطئة تهدد استقرار ليبيا هذا من جانب<sup>(1)</sup>، ومن جانب آخر أن درجة حضور المعطي القبلي، بقيت

(1) مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1992، ص 17.

متفاوتة بين مجتمع وآخر، بحسب طيبة العلاقة التاريخية بين النظام الليبي السابق والبنى الاجتماعية.

**بقايا البنى التقليدية ولاسيما القبيلة، ظلت تعرقل نشأة مكونات المجتمع المدني وتعيق تطورها وأدائها**

وبرغم هذا التفاوت فإن بقايا البنى التقليدية ولاسيما القبيلة، ظلت تعرقل نشأة مكونات المجتمع المدني وتعيق تطورها وأدائها، ويعد المثال الليبي أنموذجاً معبراً عن عودة القبيلة إلى دائرة الفعل السياسي - الاجتماعي في

المنطقة العربية، ففي ليبيا اتخذ التمرد ضد النظام السياسي الليبي والاصطفاف إلى جانب الثورة أو ضدها طابعاً جماعياً، يحاول فيه كل طرف ولاسيما النظام توظيف هذا المعطى في ضوء ما تم صياغته في (42) عاماً من مخططات وبرامج لرسم الخارطة القبلية الليبية.

فمنذ قيام الانقلاب العسكري عام 1969 لا يفتأ النظام الجماهيري في ليبيا يستند بقوة إلى القبيلة، ولكنه ارتكاز يخلو من اضطراب دائم وفوضى معهودة في توظيف المفاهيم واعتماد المقاربات، فبين المغازلة والمهاجمة، وبين التوظيف والتعنيف، تبرز لنا تناقضات شتى لهذا النظام، وهذا ما يلاحظه كل متخصص في الشأن السياسي الليبي، وهو ما تؤكد ترسانة النصوص والقوانين التي ظلت تحوم حول النص المقدس (الكتاب الأخضر)<sup>(2)</sup>، مما يزيد من خلط الأوراق تجاه النظام الليبي السابق تصريحاً أو تلميحاً، نحو تبني مرتكزات أخرى للهوية فوق - وطنية كالإسلام والعروبة والافريقية والعالمية، وهكذا فإن اللجوء إلى القبيلة في خطابات القذافي وتحركاته لم تخل من توظيف صارخ وصريح لهذه البنى الاجتماعية، في ظل عملية منع صارمة لأي تنظيم مدني آخر، وحتى تنظيمه للجان الثورية يخلو أيضاً من عملية ارتكاز على أساس الانتماء المناطقي - القبلي، وهذا ما يفسر ظاهرة الولوج الشديد بالرجوع إلى الإرث القبلي الليبي<sup>(3)</sup>.

(2) إبراهيم شرقية، إعادة أعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز، دراسة تحليلية رقم(9)، الدوحة، كانون الأول، 2013.

(3) المنصف وناس، السلطة ولمجتمع والجمعيات في ليبيا، مطبعة الوفاء، ط1، تونس، 2000، ص 81. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد نجيب بو طالب، الإبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول، 2011، ص 1.

**تفرض المتابعة المتأنية لمسيرة البناء السياسي للدولة الليبية، إلى تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه المتواصل لتوظيفها في المجالات المختلفة**

إذ إن استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمثابة الملجأ الذي يمكنه في ظل تحالفاته الخارجية، المراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية وأهمها العلاقات القبلية، فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية، في ظل غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء كالأحزاب والنقابات والجمعيات، إذ تفرض المتابعة المتأنية لمسيرة البناء السياسي للدولة الليبية، إلى تأكيد

حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه المتواصل لتوظيفها في المجالات المختلفة .

وقد أدى ذلك إلى الاعتراف بالتنظيمات السياسية القبلية منذ بداية تسعينات القرن الماضي، فالمعروف أن الهياكل السياسية الأساسية في ليبيا، ظلت تتمحور حول أمانة المؤتمر الشعبي من جهة، واللجنة الشعبية من جهة أخرى، لكن ذلك تزامن مع بروز تنظيمات أهلية ذات طابع قبلي مثل (روابط شبان القبائل)، التي تتمركز مقراتها في العاصمة طرابلس، وكانت هذه النوادي ترمي إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة، وهي الأهداف نفسها التي وضعت لتنظيمات القيادات الشعبية والاجتماعية، وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة الحركات المعارضة ومواجهتها، فقد تم في العام 1977 تشكيل ما يسمى بالنوادي القبلية بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة، التي بتراكمها يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية ضد النظام الليبي السابق<sup>(4)</sup>.

(4) المصدر نفسه، ص 81.

وفي مقابل روابط شبان القبائل تم إنشاء تنظيم الحرس الشعبي الذي يضم كبار السن من القبائل، الذين يتطوعون لحمل السلاح والدفاع عن النظام وما يسمى بمكتسبات الثورة، ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات رمزية ومادية، رسخت مبدأ العلاقات الزبونية، كما قام القذافي باستثمار التحالفات القبلية في دعم نظامه وإضعاف الدولة، وتحجيد الحركة السياسية داخل المجتمع، لاسيما إذا علمنا إن القبائل أدت دوراً في قمع الاعتراضات الطلابية في عقد السبعينات من القرن الماضي، إذ عمل القذافي على تشكيل ما يسمى بالإدارة الشعبية الاجتماعية في العام 1993، وذلك لاحتواء شيوخ القبائل عبر ايلاء أدوار سياسية ومجتمعية لهم<sup>(5)</sup>، ولم يكتف القذافي بهذه السياسات بل إنه أردف تلك التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب، بتنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات المختلفة، وذلك بعد القيام بدراسة مسبقة لكل زيارة وتعرف خصائص الجماعات القبلية وتأريخها، لاسيما أن كل زيارة تفضي إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، لاسيما أن القذافي قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية، وهو ما ترسخ وازداد وضوحاً عام 1997 مع توقيع قادة

**عمل القذافي على تشكيل ما يسمى بالإدارة الشعبية الاجتماعية في العام 1993، وذلك لاحتواء شيوخ القبائل عبر ايلاء أدوار سياسية ومجتمعية لهم**

(5) خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد مقتل القذافي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تشرين الثاني 2012، الموقع على الرابط:

www.siyassa.org,25/11/2013.

القبائل على ما عرف بـ(وثيقة الشرف)، التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أية قبيلة تقوم بأية معارضة مسلحة ضد النظام<sup>(6)</sup>.

(6) Bertelsmann Shifting, Libya (country Report)

الموقع على الرابط: www.bertelsmann-transformation-index 17/5/2011

وكذلك أنظر: محمد مهدي عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، سلسلة دراسات ومقالات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2011، ص 4.

(7) أمحمد مالكي، تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد(6)، أيلول، المغرب، 2011، ص 3.

لذا فإن الهدف الأساسي من هذه الزيارة، حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بشكل جماعي يحول دون إمكانية تمرد الأفراد. وعليه منعت دولة الجماهيرية بشموليتها المجتمع الليبي على مدى نحو نصف قرن من وجود أي تنظيمات مدنية، ولذلك ظلت العلاقات الحميمة والروابط الأولية في سياقاتها الجهوية والقروية والقبلية، تتحرك داخل انساق المجتمع الليبي في عهد القذافي<sup>(7)</sup>.

هذه الخصوصيات التي انماز بها النظام الاجتماعي الليبي، فرضت القبلية كبنية اجتماعية ثقافية سياسية كامنة، لكنها ليست فاعلة إلا حينما يتم توظيفها في الحراك الاجتماعي صعوداً أو نزولاً، حينذاك تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث، ولم يقض عليها أداة يتم بها التجنيد والتهديد، بعدها وسيلة احتماء للفرد والجماعة من الدولة، وفي الوقت نفسه وسيلة لاحتواء الدولة من الأفراد<sup>(8)</sup>.

(8) مصطفى عمر التير، مصدر سبق ذكره، ص 17. وكذلك انظر: المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تونس، 2008، ص 23.

أما فيما يتعلق بالأمن الوطني في فترة حكم القذافي، فيمكن لنا التركيز هنا على جانبين أساسيين:

الأول: يركز على العوامل المؤثرة في الأمن الوطني، والكيفية التي استغلت فيها هذه العوامل في فترة حكم القذافي، أما الجانب الآخر يتعلق بمفهوم الأمن وتطبيقاته في هذه الفترة.

فيما يتعلق بالجانب الأول يمكن القول بأن هناك ثلاثة عوامل ارتبطت تاريخياً بأمن ليبيا، وكان لها أثرها على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية، هذه العوامل تمثلت في النفط كثروة إستراتيجية، الموقع الجغرافي، والعامل السكاني أو الديمغرافي، وهذان العاملان الأخيران يصبان في خانة الدراسات الجيوبوليتكية، التي أوضحت لنا مدى أهمية العامل الجغرافي في تقرير مصادر قوة الدولة.

واتساقاً مع ذلك يعد العامل الأول من أهم العوامل التي ارتبطت استراتيجياً باقتصاد البلاد، ولقد برز تأثير هذا العامل في منظومة الأمن الوطني

باستغلال عائدات النفط، ولاسيما بعد العام 1969 من نظام معمر القذافي، لتعزيز كثير من السياسات التي أثرت سلباً في تحديد علاقات ليبيا على المستويين الإقليمي والدولي، وساهمت مع مرور الوقت في عزلة ليبيا دولياً وفرض عقوبات دولية عليها من الغرب، نتيجة سياسات القذافي غير المسؤولة، مما اكسب أنساق السياسة الخارجية الليبية علاقات ذات طابع غير متوازن، لذا أصبح القذافي غير مرغوباً فيه، على الرغم من سعي النظام الليبي في ذلك الوقت إلى تصحيح مسارات علاقته بالغرب، وذلك بتعديل سلوك النظام الليبي بعد العام 2003، عندما أعلن عن برامجه التسليحية غير التقليدية، وحل تداعيات أزمة لوكربي<sup>(9)</sup>.

أما العامل الثاني فهو الموقع الجيوستراتيجي لليبيا، إذ ساهم هذا الموقع في تحديد هويتها التاريخية، وذلك من ثلاثة أبعاد مختلفة متمثلة في (البعد العربي - البعد الإفريقي - البعد المتوسطي)، تلك الأبعاد حددت أنساق العلاقة المنتظمة للدور والمكانة التي كان على ليبيا الاضطلاع بهما، إلا أن هذا العامل ارتبط بسياسات غير مدروسة أسهمت في استعداد دول المحيطين الإقليمي والدولي.

أما العامل الثالث فهو العامل السكاني أو الديمغرافي، إذ تعد ليبيا من الدول التي تنماز بكثافتها السكانية المحدودة، ولكن سياسات الحدود المفتوحة والآليات غير المنظمة للهجرة والتوظيف للعمالة الوافدة، أسهمت بأن تتحول ليبيا إلى عامل تهديد أمني لدول أخرى، كأوروبا بعدها من دول العبور فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية. أما الجانب الثاني فهو ما يتعلق بمفهوم الأمن الوطني في فترة حكم القذافي، إذ إن مفهوم الأمن الوطني ارتبط بأمن النظام الليبي السابق، وهناك العديد من المظاهر التي أكدت سيادة هذا المفهوم ومنها<sup>(10)</sup>:

1 - محاولات تحييد المؤسسة العسكرية وحلها<sup>(\*)</sup>: إذ برزت ظاهرة الإحلال التي من خلالها تم تشكيل قوات بديلة، أخذت على عاتقها التركيز على الجوانب الأمنية المتعلقة بالمحافظة على النظام، بما فيها الدور الذي لعبته اللجان الثورية في الدفاع عن أمن النظام وحمايته، وهذا ما تلمسناه من تفرغ محتوى المؤسسة العسكرية، وإنشاء جيش بديل تمثل في الكتائب الأمنية، التي تصنف في خانة مليشيات عائلية بالدرجة الأساسية، وذلك

(9) أمال العبيدي، مفهوم الأمن الوطني في ليبيا: تأصيل نظري، ورقة عمل حول مشروع ليبيا 2025: رؤية استشرافية، كانون الأول، 2007. وكذلك انظر: محمد ملكي، مصدر سبق ذكره، ص 3-4.

(10) Amal obeidi, Libyan security policy between existence and feasibility: An Exploratory study, paper submitted to security Governance in the Mediterranean project, Geneva, Geneva center for security studies, 2004.

(\*) لقد عمد القذافي على مدى عقود حكمه إلى إضعاف المؤسسة العسكرية، خوفاً من أن تكون أداة للتغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية إن وجدت، لذا بدا الفارق واضحاً بين المؤسسة العسكرية المصرية ذات الطابع الوطني والتي لعبت دوراً في حماية ثورة 25 يناير، والمؤسسة العسكرية الليبية التي تتشكل من ولاءات عشائرية وقبلية غالبيتها قياداتها من المقربين للقذافي، لذا لم يتورع القذافي عن جعل المؤسسة العسكرية الليبية أشبه بحالة المليشيات الشعبية، لأنه يؤمن بأن السلاح يجب أن يكون في أيدي الشعب، لذا إن حل الجيش الليبي بعد هزيمته في تشاد، وإعادة تشكيله على أسس ولائية مرتبطة به تحت مسوغات جماهيرية السلاح، وإن كانت هناك مؤشرات مفادها: خشية القذافي من بروز احتجاجات وانشقاقات بين صفوف المؤسسة العسكرية الليبية.

**تم تهيش الجيش الوطني  
مقابل تقوية الأجهزة الأمنية،  
من مثل لواء (32) المعروف  
باسم كتائب العقيد خميس  
نجل القذافي**

لخدمة نظامه، إذ تم تهيش الجيش الوطني مقابل تقوية الأجهزة الأمنية، من مثل لواء (32) المعروف باسم كتائب العقيد خميس نجل القذافي<sup>(11)</sup>.

2 - اعتماد المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى، على مصادر التجنيد التقليدية كالقراة والولاء الإيديولوجي، أي التأثير الفاعل لمظاهر الانتماء القبلي والولاء الثوري، وهي مظاهر انتشرت في السنوات الأخيرة كأسس للتجنيد في المناصب العسكرية بصفة عامة، والأمنية على وجه الخصوص، وهنا ركز النظام الليبي السابق بصفة خاصة على دور القراة(قراة الدم)، في تولي المناصب منذ الثمانينات من القرن الماضي، تحت توصيف إعادة القبيلة للمجتمع الليبي واستشراء ظاهرة التحكم غير الديمقراطي في قطاع الأمن.

ومن الناحية السياسية نرى أن هناك تنافساً ضمناً بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، لاسيما في عهد حكم القذافي، إذ يمكن القول إنه على الرغم من أن الولايات الشرقية، ولاسيما بنغازي كانت من أكثر المدن الليبية التي ساندت القذافي في حركة الانقلاب التي قادها في العام 1969 ضد النظام الملكي، ولكن نلاحظ أن هذه المدن تحولت إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدر للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينات من القرن الماضي وما بعدها، الأمر الذي أدى إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين، فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة من الكفاءات والمهنيين إلى أوروبا، مما رسخ بالمحصلة حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وبين تلك المدن، الأمر الذي أدى إلى بروز ملامح حلقة مفرغة عناصرها الإقصاء والقمع، الذي قاد بالنتيجة للاحتجاج والتمرد ضد نظام القذافي في أطار ثورات الربيع العربي، التي أفضت إلى انطلاق شرارة الثورة الليبية في 17 فبراير العام 2011 ضد نظام القذافي<sup>(12)</sup>.

## ثانياً: واقع الثورة الليبية ومخرجاتها لمرحلة ما بعد القذافي

لقد واجهت ليبيا تحديات صعبة على جميع الأصعدة، منذ إن انتقلت إليها موجة التحولات التي شهدتها المنطقة في ما سمي (بثورات الربيع العربي)، التي أفرزت واقعاً جديداً لم يكن سهلاً على البلاد، التي عاشت على مدى

(11) إبراهيم شرقية، مصدر سبق ذكره، ص 3.

(12) محمد مهدي عاشور، مصدر سبق ذكره، ص 4.

## إن تنامي وجود القاعدة والجماعات الجهادية الأخرى، يشكل خطراً على ليبيا ومحيطها الإقليمي والدولي

أكثر من أربعة عقود تحت سيطرة القذافي وقبضته الحديدية، ولكن بعد انهيار نظام القذافي كانت الأرضية في ليبيا هشة الأمر، الذي فتح المجال أمام ظهور العديد من التهديدات التي عمقت من أزمة البلاد، لاسيما مع بروز شبح تقسيم البلاد، وظهور حركات انفصالية وأخرى متشددة، ومع محاولة الإخوان المسلمين فرض أنفسهم على الساحة السياسية الليبية، لتحقيق بعض المكاسب على غرار الإسلاميين في تونس ومصر، كما إن تنامي وجود القاعدة والجماعات الجهادية الأخرى، يشكل خطراً على ليبيا ومحيطها الإقليمي والدولي<sup>(13)</sup>.

(13) صحيفة العرب، الصراعات السياسية والنزعات الانفصالية تغرق ليبيا، السنة (36)، العدد(9394)، 2013/11/29.

وعليه فقد اتسمت الثورة الليبية بخصائص عن ثورات بلدان الربيع العربي الأخرى، ولعل من أبرزها حالة العسكرية التي فرضت على الثورة، والإسهام الفاعل لقوات الناتو في إسقاط نظام القذافي، فضلاً عن اختفاء البنية السياسية التحتية للنظام الجماهيري، سواء أكانت سياسية أم عسكرية، مما يؤشر لنا أن التحدي الرئيس في المرحلة الانتقالية لا يتعلق ببناء نظام سياسي فحسب، وإنما صياغة دولة جديدة على أسس مختلفة<sup>(14)</sup>. ولكن المفارقة هنا أن ما حدث هو أن ثورات الربيع العربي حملت معها فكرة التقسيم والتسويق لمشاريع الحكم الفدرالي في المنطقة العربية، على أساس دعامتين هما: الديمقراطية وتمكين الأقليات الاثنية والطائفية، لاسيما أنه بدأت تظهر مفاهيم جديدة في تطبيقات التقسيم يمكن تسميتها (بالتجزئة داخل الحدود)، في ظل المعادلة الإقليمية المعقدة في المنطقة العربية، ولاسيما في ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي<sup>(15)</sup>.

(14) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره، ص 1.

(15) عبد الوهاب العمراني، الفدراليات والأقاليم المستقلة.. ثمار ثورات الربيع العربي، صحيفة العرب، السنة(36)، العدد(9394)، 2013/11/29.

(\*) من المعروف إن أبرز منظري الفيدرالية هو الانكليزي ألبرت دايسي، الذي يرى إن ثمة شرطين لتشكيل الدولة الفدرالية هما، الأول، هو وجود عدة دول وثيقة الارتباط بعضها ببعض محلياً وتاريخياً وعرقياً، الأمر الذي يجعلها قادرة على إن تحمل في نظر سكانها هوية وطنية مشتركة، والآخر هو الرغبة في تحقيق الوحدة الوطنية والتصميم على المحافظة على استقلال كل دولة في الاتحاد.

اليوم يعود الجدل حول الفيدرالية<sup>(\*)</sup> للبروز وي طرح إشكاليات وتحديات ستؤثر في شكل المستقبل السياسي للبلاد، هذه التحديات لا تتعلق فقط بكون ليبيا تفتقر لسلطة فاعلة، بل أيضاً بحالة ما بعد القذافي، فضلاً عن تفاعل قوى داخلية مختلفة الطبيعة والتوجهات مع حضور القوى الدولية والإقليمية، ففرص تجاوز تحديات التحول وإعادة البناء تتحكم فيها الآثار السلبية لديكتاتورية القذافي، والافتقار لأية خبرة سياسية أو مؤسسات تضمن استمرارية العمل البناء وشروطه الأساسية، فمثلاً توحدت القوى الفاعلة والصاعدة حول هدف الإطاحة

## برزت الخلافات حول ملفات عديدة تتعلق بالهوية والاندماج الوطني والتحول الديمقراطي ومحددات المنتظم السياسي الجديد برمته بما فيه ملف الفيدرالية



(\*) لقد أعلنت مجموعة من أعيان المنطقة الجنوبية من ليبيا يوم 27 أيلول العام 2012 منطقة فزان إقليمياً فيدرالياً، وتم تشكيل المجلس الاجتماعي الأعلى لقبائل فزان وانتخب نوري محمد القويزي رئيساً لإقليم فزان.

(\*\*) يشكل وجود القسم الأعظم من احتياطات الطاقة الليبية في المنطقة الشرقية، أحد الحوافز الرئيسية لطرح مشروع الفيدرالية، والحجة التي يطرحها الانفصاليون تسويقاً للفيدرالية، هو الظلم والإقصاء والتهميش الذي عانت منه المنطقة الشرقية طيلة حكم القذافي.

(16) مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا والفيدرالية: سياقات الماضي ومآلات المستقبل، الموقع على الرابط: www.aljazeera.net/264/2012 وكذلك انظر: مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا: تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش، الموقع على الرابط: www.aljazeera.net, 25/8/2013 وكذلك انظر: صحيفة القدس العربي، 2011/4/25.

(17) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 81.

(18) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830 - 1932، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 109. وكذلك انظر: يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي في ليبيا... آفاق وتحديات التحول الديمقراطي، حلقة نقاشية، تقديم وإدارة خير الدين حسيب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، تشرين الثاني، 2011، ص 12 - 13.

(19) وسام متي، دكتاتورية القذافي إلى فوضى النظام الجديد.. (فدرالية برقة): هل هي بداية التقسيم، الموقع على الرابط: www.alrakoba.net, 22/11/2013.

بالنظام الليبي السابق، ولكن بعد تحققه برزت الخلافات حول ملفات عديدة تتعلق بالهوية والاندماج الوطني والتحول الديمقراطي ومحددات المنتظم السياسي الجديد برمته بما فيه ملف الفيدرالية<sup>(\*)</sup>، ومن الواضح إن إعلانها في هذا التوقيت له أبعاد إستراتيجية لوروده من إقليم يمتد من حدود مصر شرقاً إلى وسط البلاد غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود مع كل من السودان وتشاد جنوباً، فضلاً عن أنه الإقليم الذي تخزن أرضه القسم الأعظم من إمدادات الطاقة<sup>(\*\*)</sup>(16).

فمن الناحية التاريخية عندما قامت ليبيا العام 1951، أثر قبول طرابلس بالحكم السنوسي ظل الخلاف بين نظرتين مختلفتين، فطرابلس طالبت بقيام دولة موحدة، في حين أن فزان وبرقة طالبتا بالدولة الاتحادية، فقامت أولاً دولة اتحادية تتألف من ثلاث ولايات هي برقة، طرابلس، وفزان<sup>(17)</sup>.

وعليه تعد المطالبة بالنظام الفيدرالي في ليبيا إحدى القضايا الحساسة في المرحلة الانتقالية، ومن هنا فإن تحليل خلفيات إعلان الفيدرالية في برقة يقتضي النظر إليه من زوايا جغرافية، تاريخية، اجتماعية، واقتصادية، إذ إن لإقليم برقة ملامح جغرافية تفصله عن طرابلس لوجود صحراء سرت من ناحية، ومن ناحية أخرى سيطرت داخل برقة تحالفات قبلية قوية<sup>(18)</sup>، أما على المستوى التاريخي، أن سكان برقة يشددون على أن ثمة خصوصية محلية لإقليمهم، ويشمل ذلك بعدين: البنية الاجتماعية القبلية المتميزة عن تلك القائمة في الغرب، والبنية السياسية الخاصة والمتمثلة بشبكة علاقات اقتصادية وقبلية، تكونت منذ أن تمكن عالم الدين الجزائري محمد السنوسي (السنوسي الأكبر)، في أواسط القرن التاسع عشر من توحيد قبائل الشرق، ونجاح هذا التحالف القبلي في السيطرة على الطرق التجارية بين إفريقيا الوسطى وساحل البحر المتوسط، وثمة بعد آخر لا يقل أهمية في تشكيل هذه الخصوصية، وهو السنوسية بعدها طريقة صوفية - إصلاحية اقتصر انتشارها على الشرق الليبي، ولكن في هذا السياق جاءت السياسات التعسفية والقمعية، التي انتهجها القذافي لتعزز شعور أبناء الإقليم الشرقي بأن إقليمهم قد سلب منهم، لمصلحة نظام مركزي استبدادي، ولهذا لم يكن مستغرباً أن تكون بدايات ثورة 17 فبراير من الشرق الليبي<sup>(19)</sup>.

ومن هنا كان لظهور الحركة السنوسية دور في اكتساء إقليم برقة بمظهر الكيان السياسي، إذ أشار العديد من الباحثين إلى أنه برز وسط البيئتين

الجغرافية والاقتصادية، الجانب الجهوي الذي يرسم انساق الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا، فمساحة البلاد وانفصالها بسبب وجود صحراء كبرى، ساعد على نشوء سمات جهوية خاصة، وربما هذا الذي دعا الباحثين إلى القول بـ استقلال برقة الذاتي عن طرابلس إلى ما بعد العام 1835<sup>(20)</sup>،

(20) علي عبد اللطيف حميدة، الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، ترجمة: (عمر أبو القاسم الككلي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 26.

### أشار مصطفى عمر التير إلى التشابه الكبير بين الإعلان الأخير عن الفيدرالية والإعلان عن استقلال برقة عام 1949

إذ أشار مصطفى عمر التير إلى التشابه الكبير بين الإعلان الأخير عن الفيدرالية والإعلان عن استقلال برقة عام 1949، مذكراً بالعلاقة الخاصة التي كانت تربط بريطانيا بالأمير إدريس السنوسي، إذ وافقت على إعطاء برقة حكماً ذاتياً تحت إمارته، هكذا أعلن عن استقلال الإقليم في أول حزيران 1949، رأى في تلك الخطوة عملاً يتسق مع البرنامج السياسي لبريطانيا في تلك الفترة، الذي رمى إلى تحويل مناطق نفوذ الإمبراطورية العثمانية إلى دويلات ملكية ترتبط بالتاج البريطاني، واستنتج التير أن السيناريو نفسه تكرر يوم السادس من آذار العام 2012، عن طريق ما أصبح يعرف بإعلان مؤتمر برقة<sup>(21)</sup>.

واتساقاً مع ذلك يمكن تفسير أسباب تنامي الحركات الانفصالية في ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي، وذلك على النحو الآتي<sup>(22)</sup>:

1 - مركزية السياسات التنموية، إذ أفضت السياسات التنموية لنظام القذافي، والتي اهتمت بالعاصمة على حساب باقي المناطق إلى إحداث نمط غير متوازن، مما أشعر سكان هذه الأقاليم بظلم بسبب تلك السياسات، ولازالت هناك مخاوف من الاستمرار في إتباع هذا النمط التنموي حتى بعد الإطاحة بالنظام السابق.

2 - عدم العدالة في توزيع الثروة، تتمتع ليبيا بنوع من الثراء النسبي نتيجة للمخزون النفطي الهائل، بحيث تقدر أرصدها من الفوائض النفطية بما يزيد على (200) مليار دولار، فضلاً عن توافر حوالي (50) مليار دولار كعوائد مالية تدخل الخزينة المالية سنوياً، لكن نظراً لسياسات النظام السابق واستثنائه بمعظم هذه العوائد، والتوجه نحو زيادة الإنفاق على التسليح، لازالت هناك الكثير من الفئات تعاني من انتشار الفقر والتخلف.

3 - سياسات التهميش والفساد، إذ عانت كثير من الأقاليم الليبية من مظاهر التهميش والفقر، ولاسيما برقة، التي تضم وحدها نحو 75% من مجموع الحقول النفطية الليبية، والتي شهدت ارتفاعاً في الأصوات المطالبة بالتحويل

(21) رشيد خشانة، مشروع الفدرالية في ليبيا... انتقام من التهميش لكنه يثير المخاوف من التقسيم، الموقع على الرابط: [www.swissinfo.ch/ara/detail/content,19/3/2012,p.4](http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content,19/3/2012,p.4)

(22) احمد رجب، التداعيات الاقتصادية للنزعات الانفصالية في ليبيا، الموقع على الرابط: [www.rcssmideast.org/2/11/2013,p.2](http://www.rcssmideast.org/2/11/2013,p.2)

نحو الفيدرالية، وذلك نتيجة استبعاد القبائل من المشاركة في الحكومة في آذار العام 2012، وحرمانهم من تولي بعض المناصب كالوظائف الدبلوماسية والعسكرية.

4 - استعجال المجلس الوطني الانتقالي بالتحول من مدينة بنغازي مهد الثورة إلى طرابلس بعد تحريرها، وقد أدت هذه الخطوة إلى إنهاء الحالة الثورية التي كانت عليها البلاد والعودة إلى نمط بيروقراطي، ثم بداية ظهور فساد سياسي وإداري، فضلاً عن العجز عن إيجاد الحلول لمشكلات المرحلة الانتقالية، مما أسهم في إعادة إنتاج ظاهرة التهميش والإقصاء القديم لدى سكان هذا الإقليم، وكذلك بعض الأقاليم الليبية الأخرى أفرزتها حالة التحول وما حملته من مشكلات لمرحلة ما بعد القذافي<sup>(23)</sup>.

(23) عزة الصيد الحوتي، كلمة المرأة، مؤتمر إعلان إقليم برقة، بنغازي، 6 آذار، 2012.

5 - التوتر الناشئ بين السلطات المؤقتة (المجلس الانتقالي) والمليشيات لمرحلة ما بعد القذافي، أدى إلى بروز صراع بين المركز الذي يسيطر على المؤسسات الوطنية، وتدفق إمدادات الطاقة ومليارات من الأصول المجمدة من جهة وإطراف مهمشة يمكن أن تتحدى شرعية المركز، بلجوتها إلى العنف والاحتكام إلى الولاءات المحلية - الجهوية من جهة أخرى، الأمر الذي يسهم في بروز قناعات ومدركات سايكولوجية لتعزيز فرص التقسيم الجهوي مستقبلاً<sup>(24)</sup>.

(24) باراك بافي، وجيسون باك، في أعقاب الحرب: الصراع على ليبيا مرحلة ما بعد القذافي، 27/2/2012.

6 - قانون العزل السياسي والإداري الذي ينطلق من فكرة أساسية مفادها: تجاوز إرث ديكتاتورية القذافي، ولكن إفرازات هذا القانون قد يعرض المؤسسات الليبية الهشة إلى تحديات كبيرة، ويشكل سابقة خطيرة لكونه يسمح للمليشيات المسلحة التأثير في صياغة القوانين بواسطة الإكراه والعنف، فالإقصاء السياسي الجماعي والمطلق لكل كبار المسؤولين في الأنظمة المتسلطة في المرحلة الانتقالية، لا تسهم في التغلب على مشاكل الماضي ولا إصلاح المجتمع للتطلع بأمل نحو المستقبل، مما ينتج لنا انساقاً وصوراً غير مكتملة لمرحلة ما بعد القذافي، في ضوء نظرية الإدراك غير المتوافق مع الواقع<sup>(25)</sup>.

(25) هيثم عميرة فرنادث، ليبيا وإشكالية قانون العزل السياسي، الموقع على الرابط: www.realinstitutoelcano.org، 18/7/2013.

(26) خالد حنفي علي، الاشتباك المنخفض: التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (193)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يوليو، 2013.

وامتداداً لذلك يمكن لنا طرح مجموعة من المتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، التي شكلت محددات حيال التحولات في انساق السياسة الليبية لمرحلة ما بعد القذافي، ولعل من أبرزها ما يأتي<sup>(26)</sup>:

1 - تعثر بناء النظام السياسي والدولة في المرحلة الانتقالية، إذ واجهت ليبيا بعد الثورة معضلتين أساسيتين:

أولاهما: إيجاد رؤية شاملة للدولة تعيد صياغة منظومة الولاءات التحتية لمصلحة الوطنية منها، والتي تضررت من جراء تجذير القذافي لـ(اللدولة).

ثانيهما: تتعلق بصياغة نظام سياسي يستوعب مجمل القوى السياسية والاجتماعية لمرحلة ما بعد الثورة الليبية.

لا سيما إذا علمنا إن هاتين المعضلتين شكلتا محددات رئيسة للنظام السياسي الليبي لمرحلة ما بعد الثورة، وذلك عبر أربع إشكاليات رئيسة يعانها المشهد الداخلي الليبي:

الأولى: ضعف الدولة الليبية إزاء ممارسة وظائفها الأمنية في المرحلة الانتقالية، أثر تغلغل الميليشيات المسلحة وعدم القدرة على بناء جيش ليبي وطني، مما أفقد الدولة الليبية أحد عناصر القوة في صياغة حسابات سياستها الخارجية للمرحلة القادمة.

الثانية: بروز تيارات إسلامية على الساحة الليبية بتنوعاتها المتشددة والمعتدلة، أسهمت في إعادة النظر في مسألة هوية المجتمع، وتغيير مدركات النخب القائمة تجاه العالم، إذ برزت جماعات دينية متشددة رافضة للمصالح الغربية، وأخرى ليبرالية ترى أهمية الانفتاح على الغرب.

الثالثة: تتعلق بأن خريطة القوى السياسية التي ظهرت بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام في تموز العام 2012، خلقت تشظياً للقوة أو بالأحرى (توازناً للضعف)، فلا توجد قوة مركزية مهيمنة على المشهد الداخلي وتساعد على صياغة رؤية ليبية موحدة تجاه العالم الخارجي، وبالتالي خضعت مواقف النظام السياسي الليبي إلى تجاذبات عديدة بين تلك القوى.

**ظهرت بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام في تموز العام ٢٠١٢، خلقت تشظياً للقوة أو بالأحرى (توازناً للضعف)**

الرابعة: تتعلق بإعادة التفكير في شكل الدولة الليبية نفسها، بعدما تعالت أصوات الاتجاهات القبلية - الجهوية كمخرج للتهميش المناطقي والتنموي، الذي سبب إرباكاً للمرحلة الانتقالية، ومن هنا فإن مرحلة المخاض الانتقالي بعد الثورة خلقت بيئة تتمحور حول إدارة الصراعات غير الصفيرية بين القوى السياسية، أكثر من سعيها إلى مأسسة للنظام السياسي الليبي لمرحلة ما بعد الثورة الليبية.

2 - تنامي تأثير العامل الدولي في الداخل الليبي، نظراً للدور الغربي الحاسم في إسقاط نظام القذافي، عبر تدخل حلف الناتو عسكرياً في ليبيا، لذلك أصبحت ادوار القوى الغربية لمرحلة ما بعد الثورة أصبحت مؤثرة في موازين القوى السياسية الداخلية، لاسيما أنها مدفوعة بمصالحها الجيوستراتيجية، ولاسيما إمدادات الطاقة في ليبيا، وعلى الرغم من الدور المحوري للناتو في إسقاط القذافي، فإنه لم يلجأ إلى نشر قوات حفظ السلام أو مستشارين، وهو ما رجعه البعض إلى التخوف من أن يؤدي وجود الناتو إلى تحويل منطقة المتوسط إلى منطقة عدم استقرار، لاسيما بعد بروز تنظيمات جهادية في ليبيا تستهدف المصالح الغربية في داخل ليبيا وخارجها<sup>(27)</sup>، أما الولايات المتحدة الأميركية التي قامت بدور اللاعب الخلفي في إسقاط القذافي، فإنها صاغت سياستها تجاه ليبيا لمرحلة ما بعد الثورة على مرتكزات تستند إلى تأمين العقود النفطية، انطلاقاً من رؤية مفادها: أن ليبيا تعد إحدى دول الأوبك وقريبة من السوق الأوروبية وتقدر احتياطات النفط فيها بما يقارب (50) مليار برميل، وينماز نفطها بالجودة العالية وتكلفة استخراجها أرخص، بالإضافة إلى الحوافز الايجابية المتعلقة بمشاريع إعادة الأعمار في ليبيا، ولكن دون إسهامات فاعلة في تعزيز دعائم النظام الليبي الجديد، ولكن بعد الهجمات التي تعرضت لها المصالح الأميركية في أيلول العام 2012، والتي أسفرت عن مقتل السفير الأميركي في بنغازي، حفزت الولايات المتحدة الأميركية لصياغة سياسة تقوم على تقوية حكومة المرحلة الانتقالية لمواجهة خطر التشدد الديني، نظر لتنامي الهواجس الأميركية - الأوروبية من استحداث إمارات إسلامية متطرفة في الداخل الليبي، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع مناطق إمدادات الطاقة الرئيسة في أيدي الجماعات الخارجة عن القانون، لذا عملت على إنشاء قاعدة استخبارية في منطقة الهواري في بنغازي تعمل على مراقبة المتشددين في الشرق الليبي، وعليه حرصت الولايات المتحدة الأميركية على أن تكون قريبة من التطورات الجارية في ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي<sup>(28)</sup>.

(28) خيام محمد الزعبي، ليبيا: تداعيات الواقع وسيناريوهات المستقبل، الموقع على الرابط: www.akhbaralalam.com, 4/11/2013.

(29) مصطفى عبد الله خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بنغازي، 2013، ص 136.

3 - ميراث السياسة الخارجية لنظام القذافي، إذ اختزل القذافي السياسة الخارجية لبلاده في شخصه وتوجهاته، وبالتالي أضعف الأطر المؤسسية في عملية صنع السياسة الخارجية<sup>(29)</sup>.

4 - تنامي التشابك بين الداخل الليبي والإقليم، إذ باتت الحدود الممتدة

لليبيا، سواء من الجهة العربية أو الإفريقية، ناقلة لمشكلات الإقليم (تجارة السلاح، الهجرة غير المشروعة، الجماعات الإسلامية المسلحة، وتجارة اختطاف الأجانب)، إلى الداخل الليبي والعكس، ولعل أزمة مالي شكلت أنموذجاً لهذا التشابك ما بعد الثورة الليبية، ورأينا كيف شجعت الأسلحة المهربة من مخازن ليبية، (حركة أزودا) الانفصالية في مالي على تحدي الحكومة المركزية في باماكو، والاستيلاء على النصف الشمالي من البلاد، فضلاً عن أنه يحد ليبيا نظامان سياسيان هشان هما تونس ومصر، وبالتالي أي امتداد للوضع الليبي خارج الحدود، قد يؤدي إلى بروز مظاهر عدم الاستقرار فيهما<sup>(30)</sup>.

**شجعت الأسلحة المهربة من مخازن ليبية، (حركة أزودا) الانفصالية في مالي على تحدي الحكومة المركزية في باماكو**

(30) خالد حنفي علي، الاشتباك المنخفض، مصدر سبق ذكره.

### ثالثاً: البعد المستقبلي حيال ليبيا لمرحلة ما بعد الثورة

لا نستبعد أي افتراض قابل للتحقق فيما يتعلق بالاحتمالات المستقبلية، وعليه يرى الباحث أن هناك ثلاثة احتمالات رئيسية:

الاحتمال الأول: هو التقسيم الفيدرالي، الذي يشير إلى تحويل ليبيا الموحدة إلى عدد من المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات والقبائل، وذلك بأحياء نظام ما قبل العام 1963 أي مرحلة الحكم الملكي للبلاد، إذ كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقاليم، طرابلس في الغرب، وبرقة في الشرق، وفران في الجنوب الغربي، وأن إعلان إقليم برقة إقليمياً فدرالياً يعد خطوة تمهيدية للانفصال في المستقبل، للهيمنة على أكثر من 70% من إمدادات الطاقة الليبية.

الاحتمال الثاني: إيجاد بديل وطني يقوم على أساس العمل لبناء دولة مركزية، توحد ليبيا على قواعد وأسس تعزز دولة العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين الليبيين، وذلك عن طريق توفير الأمن والوثام الاجتماعي وتجريد الجماعات المسلحة من أسلحتها وحصر السلاح بيد الدولة، فضلاً عن إمكانية إنتاج حكومة ديمقراطية، تسهم بشكل ايجابي وفاعل في تعزيز أسس الاستقرار الداخلي والإقليمي.

**إعلان إقليم برقة إقليمياً فدرالياً يعد خطوة تمهيدية للانفصال في المستقبل، للهيمنة على أكثر من 70% من إمدادات الطاقة الليبية**

الاحتمال الثالث: التحول إلى أنموذج الدولة الفاشلة على

كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، فالمشهد الليبي لمرحلة ما بعد القذافي يتجه نحو مسارات صراع بين القوى الرئيسية، أي بين التيار الليبرالي وبين التيار الديني، والذي يضم حركة الإخوان المسلمين وتيارات سلفية وحركات قريبة من إيديولوجية تنظيم القاعدة.

## الاستنتاجات

1 - أدت الثورة التي انطلقت ضد القذافي إلى نشوء قوى مناطقية وقبلية، وقوى ذات توجهات سياسية، وتمكنت هذه القوى من بناء شرعيات على أسس مختلفة، ولم تعد تأبه لأهمية التوافق لإنجاح المرحلة الانتقالية.

2 - إن المعضلة الحقيقية هي في كيفية إحداث توازن بين السلطة المركزية من ناحية، والولايات من ناحية أخرى، لاسيما أن مسألة الفيدرالية لازالت تهدد كيان الدولة الليبية.

3 - خلفت الثورة الليبية ثقافة الانقسام التي تنعكس في الاستخدام الشعبي لمصطلح الثوار والأزلام، وذلك يتعارض مع روح الثورة المستندة إلى مفاهيم الولاء للوطن.

4 - يتعين على الحكومة الليبية أن تفرض احتكاراً على الاستعمال الشرعي للقوة داخل الدولة، إذ شكلت مرحلة ما بعد القذافي دولتين متوازيتين: الدولة الرسمية ودولة الثوار.

5 - الآثار السلبية لقانون العزل السياسي رقم (13) للعام 2012 على مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد.

6 - القدرة على إيجاد حد أدنى من التوافق على شكل النظام والدولة، لاسيما أنه لا توجد رؤية واضحة، فهل ستتم إقامة دولة مركزية أو دولة فيدرالية تتيح لامركزية مع الأقاليم الثلاثة.

7 - بروز تحديات تواجه المجلس الوطني الانتقالي فيما يتعلق بكيفية توزيع عوائد النفط بما يرضي جميع المكونات الجغرافية والقبلية.

8 - معادلة التوازنات القبلية ليست بالمهمة السهلة في بلد طمس فيه القذافي الطابع المؤسسي للدولة.